

تكون الصورة واضحة ومستكملة يجب أن نذكر أن العدو الصهيوني متأثر بالعوامل الدولية تأثراً مباشراً وفريداً من نوعه في العالم المعاصر . أن إسرائيل — أكثر من أية دولة أخرى في العالم — تعتمد في وجودها وموتها على مقومات خارجية كالحركة الصهيونية العالمية والامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . وهي تتلقى قدراً من المساعدات المالية والاقتصادية يصل الى درجة خيالية ولا نكاد نعرف له مثيلاً في العصر الحديث ، وعلى الرغم من اعترافنا بأن العدو الصهيوني قد قطع شوطاً كبيراً منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن في تثبيت أقدامه وتحقيق نوع من المقومات الداخلية للاستمرار فإننا يجب ان لا ننسى أبداً أن ارتباط إسرائيل العضوي بالامبريالية هو عامل قوة وعامل ضعف في وقت واحد ولا بد أن تكون له انعكاسات في المستقبل طبقاً لتطور المعركة ذات الوجوه المتعددة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) بين حركات التحرر الوطني والقوى الامبريالية على مستوى العالم كله .

وإذا أردنا لكلنا أن يكون أكثر دقة وتخصيصاً فلنقل أن نجاح سياسة العدو الاقتصادية او اخفاقها سوف يعتمد على عوامل دولية كثيرة ، وفشل إسرائيل مثلاً في ايجاد أسواق خارجية لسلعها أو دخولها في منافسات حامية في المستقبل مع دول رأسمالية أخرى سوف يعرض اقتصادها للاعراض المرضية المعروفة عامة في العالم الرأسمالي ، وإذا قدر لازمة الدولار الحالية أن تتطور تطورات حاسمة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فإن الاقتصاد الرأسمالي التابع في إسرائيل سوف يعاني من ضربة محققة لانه أقل تحملاً للصدمات من الاقتصاد الام ، وسوف تكون انبطالة بين العمال من ابرز مظاهرها ، ويتوقع المرء أن اية موجة قادمة من البطالة في الارض المحتلة سوف تقلب الميزان في الارض المحتلة وتفقد المحتل الاسرائيلي كثيراً من المواقع الداخلية التي اكتسبها مؤقناً ، وقد تجعل الوضع أسوأ مما كان عليه في فترة الاحتلال الاولي ، ذلك ان العرب سيكونون اول المطرودين من اعمالهم كما تقول **دافار** ، وإذا قدر لموجة البطالة ان تنفثى تفثياً قوياً فإنها ستنهىء الطبقة العاملة الفلسطينية لربط مصيرها بمصير الثورة ، وهو أمر نفرضه طبيعة الامور وسوف تعجل الظروف الاقتصادية السيئة بتحقيقه ، وعند ذلك سيكون العامل العربي أكثر فعالية وقدرة على النيل من العدو وذلك بفضل ما اكتسبه من خبرات نجت عن تغلفه في المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية . وان المناقشات الحالية الدائرة بين الاحزاب السياسية الاسرائيلية حول مستقبل الاراضي المحتلة لتشير بوضوح الى تخوف الاسرائيليين من هذه النتيجة* . ويجب ان لا يفهم من هذا الكلام طبعاً أن اشتغال العمال العرب في المصانع الاسرائيلية مسألة يمكن أن تكون في صالح الثورة اوتوماتيكياً ، بل هو دعوة الى الاستفادة من الامر الواقع وقلبه لصالح الثورة وهذه بالاصل هي وظيفة الثورة ، وقد سبق للثورة الجزائرية أن خاضت تجربة في هذا المجال ، اذ حاولت منع العمال الجزائريين من العمل مع المستوطنين الفرنسيين وحين رأت ان الامر غير ممكن اطلقت شعار (خذ الغلة وسب الملاً) وانصرفت الى تجنيد هؤلاء العمال في صفوف الثورة . كما ان التحليل السابق لا يعني ان ارتباط الطبقة العاملة العربية بالثورة متوقف فقط على الهزات الاقتصادية المرتقبة في إسرائيل . ان هذه

* نقلنا عن المصدر السابق .

* أوضح يوسف الموعي ، وزير العمل الاسرائيلي ، في دورة نقاش اجريت في سكرتارية حزب العمل ان نسبة العمال العرب العاملين في اعمال بناء فعلية في إسرائيل تصل الى ٢٥٪ ، بينما تصل نسبتهم في قطاع البناء الى ٦٠٪ ، وتبلغ نسبة العمال العرب العاملين في الزراعة في إسرائيل ٢٠٪ ، وفي الصناعة ٥٪ . ويقول الموعي : « حان الوقت للحيلولة دون زيادة نسبة العرب العاملين في إسرائيل ، ان الكمية تتحول الى نوعية ، وإذا ارتفعت هذه النسبة نكون قد زرعنا لانفسنا لغماً موقوتاً يشكل خطراً على مجتمعنا » . راجع نشرة م.د.ف. ١٦/١٢/١٩٧٢ حيث نقل هذا الكلام عن معاريف ، ٢٢/٩/١٩٧٢ .